



مركز رواق بغداد للسياسات العامة

# عقلنة السياسة وترشيد الساسة

مقتربات في هندسة بناء دولة العراق المعاصر

أ.د عامر حسن فياض



REWAQ BAGHDAD  
center for public policy

info@rewaqbaghdad.org  
Sarah@rewaqbaghdad.org  
dar@rewaqbaghdad.org

0783 577 4081  
0783 577 4086



التشـر والتوزيع  
مركز رواق بغداد للسياسات العامة  
العـرصـات فرع دار الشـرقية للساعات

عنوان الكتاب: عقلنة السياسة وترشيد الساسة

المؤلف: أ.د عامر حسن فياض

الطبعة الأولى - 2023

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (477) لسنة 2023

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة.  
جميع الحقوق محفوظة لدار ومكتبة الرواق للنشر والتوزيع

يمنع نسخ أو استعمال الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية  
أو أية وسيلة نشر أخرى من دون إذن خطي من الناشر

**Legal Note:**

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy; however the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

Isbn: 978-9922-8545-2-6

## الفهرست

5	المقدمة
	المقرب الأول
9	العراق الأمة .. العراق الدولة من يُشكّل من؟
	المقرب الثاني
23	سؤال الدستور وهندسة بناء الدولة.
	المقرب الثالث
57	الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر
	المقرب الرابع
85	نحو مشروع برنامج لحركة بناء دولة مدنية حديثة في العراق
	المقرب الخامس
111	إنتباهات أولية في هندسة بناء الدولة وإدارة الحكم
	المقرب السادس
187	أيها المساسة لتعقلن السياسة
	المقرب السابع
229	السيادة .. سؤال ثابت وأجوبة متحركة
	المقرب الثامن
249	نستحضر التاريخ لتغادره !
	المقاربة التاسعة
313	أي عالم نعيش؟
	الخاتمة
343	عراق الدولة، بين يسر الولادة وعسر الصيرورة



## المقدمة

عبر التاريخ تشكلت الوحدات السياسية تحت مسميات متعددة (دولة مدنية - ولاية - امارة - مملكة - حاضرة - امبراطورية - دولة) وتحكمت فيها ثلاثة قوانين جدلية متداخلة هي قانون تنازع الارادتين الداخلية والخارجية وقانون تنازع التفكيك (التجزئة) والتركيب (التوحيد) وقانون تنازع الهويات. وتلك القوانين بحكم جدليتها فانها ترابط الوحدة السياسية في بداية التشكيل وحتى انهياره لترجع مرة اخرى تسجل حضورها في اعادة التشكيل وهكذا.

وبقدر تعلق الامر بالتجربة العراقية في بناء واعادة بناء الدولة نتلمس حضور وفاعلية هذه القوانين الجدلية، فالدولة العراقية العشرينية في التأسيس شهدت تنازع الارادتين البريطانية والعراقية واستمر هذا التنازع وعبر عن نفسه مره بغلبة الارادة البريطانية على الارادة العراقية (احتلال العراق) ومرة بقوة حضور الارادة العراقية (ثورة العشرين) ثم تواصل هذا التنازع بين ارادة الخارج وارادة الداخل على امتداد تاريخ العراق الملكي ثم الجمهوري وصولاً الى الاحتلال الامريكي للعراق ليعود هذا القانون السجالي الجدلي ويستمر التنازع حتى اليوم بين ارادة الخارج (الامريكي بشكل خاص) وارادات الداخل العراقي في اعادة بناء الدولة التي انهارت عام 2003.

وعن هذا القانون نسجل حقيقة مفادها ان ارادة الخارج الدولي والاقليمي لايريد للعراق اكثر من ان يكون كيان او مجموعة كيانات سياسية تعيش في حالة ما قبل الدولة وتلك الارادة الخارجية الغالبة تتغذى من غفلة الارادات العراقية عن اهمية بناء الدولة العراقية الحديثة.

وعن القانون الجدلي الثاني (قانون التجزئة والتوحيد) هو الآخر سجل حضوره وفاعلية تأثيره عند تشكيل الدولة العراقية العشرينية عند تركيب ثلاث ولايات عثمانية (بغداد - الموصل - البصرة) مقابل تفكيك (مشكلة الموصل) وحصل التنازع ويظل هذا القانون مشتغلاً حتى يومنا هذا عندما تثار اشكاليات هل العراق واحد ام اكثر. الموصل لمن؟ كوردستان لمن؟ الربع الخالي لمن؟ الفيدراليات اتحاد ام انفصال؟ والاكثر اهمية ان على الارض تلمس قوة التفكك والتجزئة التي تتغذى على غفوة الاطراف العراقية عن ادراك اهمية التوحيد لنجاح مسار بناء الدولة في العراق.

وعن القانون الجدلي الثالث (قانون تنازع الهويات) فالعراق عاش ويعيش تنازع الهويات الفرعية غير السياسية بل غير الصالحة لتكون هويات سياسية. وهكذا كل المجتمعات السياسية التي تعيش حقيقة التنوع القومي والديني والمذهبي فانها لاتتمكن من بناء او اعادة بناء دولة اذا انتقت واحدة من الهويات الفرعية لتعلو بها الى مستوى الهوية السياسية للوطن ككل. لان فرض هوية نوع قومي او ديني او مذهبي كهوية سياسية لوطن متنوع سيؤدي الى تقاتل الهويات لا تعايشها.. ولا خلاص الا باختيار هوية المواطنة التي لم تأت بعد اي هوية الامة العراقية ولا تتشكل هذه الامة الا ببناء دولة عراقية تقوم على الافراد المواطنين لا على الجماعات القومية والدينية والمذهبية لانك اذا اردت مواطن ستجده في كل التنوعات على امتداد كل العراق واذا اردت شيعياً سوف لن تجده لا في وسط الشيعة الذين هم ليسوا في كل العراق وكذلك الحال اذا اردت سنياً او مسيحياً او كوردياً او تركمانياً

سوف لن تجدهم في كل العراق بل في اجزاء منه وكل هوية من هويات هؤلاء لا تصلح ان ترتقي الى مستوى الهوية السياسية لكل العراق، وان غلبة الهويات الفرعية على الهوية السياسية الوطنية العراقية تضع العقبات امام بناء دولة العراق الحديث وان فرحة علو هوية فرعية الى مرتبة هوية سياسية للعراق وغلبتها على بقية الهويات هي فرحة قصيرة ومؤقتة غير معمرة ولا تعمر دولة وعلى اصحاب الهويات الفرعية القومية والدينية والمذهبية ان يدركو أوهام هذه الفرحة لانها ستنتهي بجعل هوياتهم الحضارية او الدينية او المذهبية او الاجتماعية هويات متقابلة مع غيرهم وقائلة لهم في آن معا.

باختصار العراق بحاجة الى ان يكون دولة مواطنة تبني امة سياسية (امة عراقية) تحتضن جميع هوياتها غير السياسية القومية الحضارية المتنوعة وهوياتها الدينية والمذهبية المتنوعة وهوياتها الاجتماعية العشائرية المتنوعة.

وهذا الكتاب أردنا منه إطلاق أسر سؤال الدولة من حيث الهندسة والبناء بأجوبة حرة مقيدة بالعقل فقط.

**عامر حسن نياض**

2023/ 1/ 1

